

Distr.: General
11 July 2012
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هايتي،

١٣-١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن قرروا إيفاد بعثة إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. ورأست البعثة سوزان إ. رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وكانت مشكّلة على النحو التالي:

الاتحاد الروسي	(نيكيتا ي. زوكوف، نائب الممثل الدائم)
أذربيجان	(أغشين مهدييف، الممثل الدائم)
ألمانيا	(كريستوف إريك، الوزير المفوض)
باكستان	(رضا بشير تارار، نائب الممثل الدائم)
البرتغال	(خوسيه فيليبي موريس كابرال، الممثل الدائم)
توغو	(كودجو مينان، الممثل الدائم)
جنوب أفريقيا	(باسو سانغو، الممثل الدائم)
غواتيمالا	(غيرت روزنتال، الممثل الدائم)
فرنسا	(جيرار آرو، الممثل الدائم)
كولومبيا	(نستور أوسوريو، الممثل الدائم)
المغرب	(محمد لوليشكي، الممثل الدائم)



الرجاء إعادة استعمال الورق

180712 170712 12-41642 (A)



الهند (هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم)

المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية (فيليب بارهام، نائب الممثل الدائم)

الولايات المتحدة الأمريكية (سوزان رايس، الممثلة الدائمة، رئيسة البعثة)

ولم يتمكن ممثل الصين من الانضمام إلى البعثة.

٢ - والغرض الرئيسي للبعثة، حسبما ورد في اختصاصاتها، هو إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بمساعدة حكومة هايتي وشعبها من أجل إعادة بناء بلدهم، وتوطيد السلام والديمقراطية والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن هايتي قد خضعت لخطوات كبيرة منذ الزلزال المأساوي الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ولكنها ما زالت تواجه تحديات أمنية وإنسانية وإنمائية كبيرة. وأعربت البعثة أيضا عن رغبتها في الإعراب عن التأييد القوي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وتقييم ما أحرزته من تقدم في تنفيذ ولايتها.

٣ - وكانت تلك هي الزيارة الثالثة التي قام بها المجلس إلى هايتي منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام ٢٠٠٤، حيث سبقتها زيارتان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وآذار/مارس ٢٠٠٩. وترد اختصاصات البعثة، التي ووفق عليها في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، وبرنامج عملها، في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير.

٤ - وقد غادرت البعثة نيويورك في ١٣ شباط/فبراير وعادت في ١٦ شباط/فبراير. والتقت البعثة رئيس هايتي، ميشيل جوزيف مارتيلي، ورئيس الوزراء غاري كونيل، ووزير الخارجية لوران لاموث، ووزير العدل والأمن العام بيير ميشيل بروناس، ووزير الداخلية ثييري مايار - بول، وعددا آخر من كبار المسؤولين بالحكومة؛ ورئيس مجلس النواب وأعضاء برلمانيين آخرين؛ وممثلين للمجتمع المدني؛ ومسؤولين محليين من مقاطعة نيبس والمقاطعة الشمالية. والتقت البعثة أيضا كبار المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بمن فيهم ماريانو فرنانديس، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، واللواء لويز راموس، قائد القوة، ومارك تارديف، مفوض الشرطة.

٥ - وزارت البعثة بور - أو - برنس، وميراغوان (مقاطعة نيبس)، وليوغان (المقاطعة الغربية)، وكاب - هايتيان (المقاطعة الشمالية)، ومنطقة كاراكول الصناعية (مقاطعة شمال - شرق). وزارت البعثة أيضا مختلف المرافق العسكرية ومرافق الشرطة التابعة لبعثة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك مركز الشرطة ٣٣ في ديلماس، ومخيم السكان المشردين داخليا في كارادو، ومركز لعلاج الكوليرا في بور - أو - برنس.

ثانياً - المسائل الرئيسية

الحالة الأمنية عموماً

٦ - مع أن الحالة الأمنية في هايتي ظلت مستقرة عموماً، وإن كانت هشة، كما توارى العنف السياسي إلى حد كبير، لاحظت البعثة استمرار وقوع حوادث العنف من وقت لآخر، بما في ذلك المظاهرات المتسمة بالعنف وحوادث إطلاق النار التي تستعمل فيها الأسلحة الصغيرة، والعنف الجنسي والجنساني وطائفة أخرى من الجرائم. ولا تزال حوادث الاضطرابات المدنية مرتبطة أساساً بعدم وضوح الرؤية السياسية وبالمظالم الاجتماعية - الاقتصادية. وفي ضوء استمرار التوترات السياسية المبيئة أدناه، لا يستبعد حدوث تزايد في أعمال العنف التي تتم بدوافع سياسية. وفي أثناء الزيارة التي قامت بها بعثة المجلس، وقع عدد من المظاهرات المدنية المتفرقة والمحدودة وبدا أنه تحدّد موعدها ليتزامن مع زيارة البعثة. وركزت هذه المظاهرات على ادعاءات بوقائع سوء سلوك من جانب أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعلى ادعاءات زعمت بأن وحدات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وراء انتشار الكوليرا في هايتي. ولم تسفر المظاهرات عن وقوع أي حوادث.

٧ - وواصل العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي القيام بدوره في الحفاظ على الأمن والاستقرار عموماً في مراحل شتى، بما في ذلك أثناء العملية الانتخابية. وقام العنصر بدور ناشط في مختلف عمليات مكافحة الجريمة مثل عملية الأمل (Operation Hope) في بور - أو - برنس، التي نفذت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الهايتية وعنصر الشرطة بالبعثة. وأبلغ محاورون من هايتي ومن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تحدثت معهم بعثة مجلس الأمن أبلغوا البعثة أن العمليات الأمنية المشتركة التي تم القيام بها مؤخراً برهنت على حدوث تحسن في مستوى التكامل بين الشرطة الوطنية الهايتية وعنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي هذا الصدد، لاحظت بعثة مجلس الأمن أن عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد أرسيا التدابير اللازمة لضمان قيادة الشرطة الهايتية لأي عمليات مشتركة. وقد اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع رؤساء الوحدات العسكرية.

٨ - وبفضل استمرار حالة الاستقرار، وبخاصة في بعض أجزاء هايتي، تمكنت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من الشروع في انسحاب جزئي للفترة التي طرأت على العنصر العسكري وعنصر الشرطة في الفترة التي أعقبت الزلزال. وتولت وحدات الشرطة المشكلة بالبعثة مسؤوليات أمنية متزايدة في أعقاب عمليات الانسحاب تلك. وأثناء الزيارة التي قامت بها البعثة إلى ميراغوان، تم إطلاعها على عمليات نقل المسؤولية من القوات العسكرية الأوروغوية إلى وحدة مشكّلة من الشرطة البنغلاديشية، وشهدت فعالية هذه العمليات. وعلى وجه العموم، أعربت الوحدة المحلية للشرطة الوطنية الهايتية عن رضاها بشراكتها الجديدة مع وحدة الشرطة المشكلة. ولاحظت البعثة أن نقل المسؤولية من قوات عسكرية دولية إلى قوات شرطة دولية يطرح احتمالات بزيادة إمكانات التعاون. بيد أن البعثة لاحظت أن قدرات حاسمة، لا سيما في مجال مكافحة الشغب لا يزال يعوزها التطوير وأن وجود الشرطة الوطنية الهايتية لا يزال غير كاف، مما يستلزم استمرار الدعم في هذا الصدد. وقامت الشرطة الوطنية الهايتية ووحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية بتزويد البعثة ببيان عملي عن العمليات المشتركة لمكافحة الشغب.

٩ - ورغم ما يطرأ من تحسن بطيء على أداء الشرطة الوطنية الهايتية، لاحظت البعثة أنهما تفتقر كمًّا ونوعاً إلى الأفراد اللازمين لتمكينها من تولي مسؤوليتها الكاملة عن الأمن الداخلي. وقد زاد من تحسن قدرة قوة الشرطة الهايتية، التي تبلغ حالياً قرابة ١٠ ٠٠٠ ضابط، تخرُّج الدفعة الثانية والعشرين من الضباط في أيار/مايو ٢٠١١. بيد أن وتيرة التجنيد والفرز والتدريب لم تكن مرضية. وأبلغت البعثة بأن بدء تدريب الدفعة التالية من الطلاب العسكريين تأخر نتيجة للعجز في التمويل وغير ذلك من العوائق الإدارية. واستمعت البعثة إلى روايات تفيد بأن البطء في تطوير الشرطة الهايتية بأكثر مما كان متوقعا يطرح مخاطر تعزيز الفكرة التي تروج لها بعض القطاعات في هايتي بقرب إنشاء جيش وطني.

١٠ - وأظهرت الحالة الأمنية في مخيمات المشردين داخليا بعض علامات التحسن. ويحتفظ عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذي يتقاسم موقعه مع الشرطة الوطنية الهايتية، بوجود أمني على مدار الساعة كما يقوم بدوريات فاعلة في سبعة من المخيمات عالية الخطورة، كما يتناوبان الدوريات يوميا في قرابة ١٥٠ مما يطلق عليها المخيمات "غير الدائمة". ويسهل وجود أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تسجيل شكاوى ومظالم المقيمين في تلك المخيمات. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال تسود حوادث العنف الجنسي والجنساني، ولا تزال هناك نساء كثيرات لا تشعرن بالأمن في المخيمات وعلى الرغم من تزايد عمليات الإبلاغ عن هذه الجرائم، لا يزال هذا الإبلاغ ناقصا.

الحالة السياسية

١١ - وجد أعضاء مجلس الأمن أن الحالة السياسية الراهنة تبعث على الانزعاج، لما تتسم به من فشل في الأداء داخل الفرع التنفيذي وانقسام شديد بينه وبين البرلمان. وعلى الرغم من الإنجاز الهام الذي كُمل بالنجاح عملية نقل السلطة من رئيس منتخب ديمقراطياً إلى رئيس آخر من المعارضة في عام ٢٠١١، لا يزال يشوب الحالة توترات متزايدة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة، اللذين فشلا حتى الآن في إقامة علاقة بناءة.

١٢ - وعلى وجه الخصوص، فإنه منذ تولي الرئيس مهام منصبه في أيار/مايو ٢٠١١، ورئيس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لم تشرع السلطانان الجديدتان في العملية المؤدية إلى إجراء الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الشيوخ التي تأخرت كثيراً. كما لم تفصح الحكومة عن نواياها في ما يتعلق بحسم الجدل الذي لا يزال محتدماً حول إعلان التعديلات الدستورية. وأخيراً، وبعد مرور أربعة أشهر على بداية سنة الميزانية، فإن البرلمان لم يبدأ بعد مناقشة ميزانية الدولة أو التصديق عليها.

١٣ - وفي أثناء الاجتماع الذي عقد مع أعضاء البرلمان، تبدى الطابع المشحون للعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وشكا أعضاء البرلمان بمرارة من عدم الرغبة المتعمدة من جانب رئيس الجمهورية في التعاون مع البرلمان، وأعربوا صراحة عن خشيتهم من خطر أن تفقد هايتي ما حقته من مكاسب ديمقراطية في السنوات الأخيرة. وأكد أعضاء البرلمان على أن عدم إصدار تشريعات هناك حاجة ماسة إليها إنما يعزى إلى عدم رغبة الفرع التنفيذي في اقتراح قوانين جديدة. ولاحظت البعثة أن اهتمام البرلمان ربما ظل يتركز على التحقيق في الادعاءات بأن عدداً من المسؤولين بالحكومة، بمن فيهم الرئيس مارتللي، يتمتعون بعدة جنسيات. وحثت البعثة المشرعين على البدء في حوار بناء مع الرئيس والفرع التنفيذي بشأن برنامج مشترك لصالح البلد. وشارك البرلمان مع أعضاء البعثة آراء صريحة وانتقادية في معظم الأحيان بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وطالبوا بأن تعوض البعثة ضحايا الكوليرا وأن تسارع بمعاينة المسؤولين داخل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عن حوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي تعرض لها أبناء هايتي.

١٤ - ووجدت البعثة أن الرئيس مارتللي يركز على معالجة التحديات المتعددة الجوانب التي تواجه البلد كالتعليم وتدريب الوظائف وحماية البيئة. وفي اجتماع مع البعثة، حدد الرئيس رؤيته بالنسبة لبلده فقال إنها تتركز على ضرورة تغيير الصورة المأخوذة عن هايتي من أجل اجتذاب الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. واستمعت البعثة إلى التحذير الذي وجهه الرئيس بأن هناك عدداً من المفسدين السياسيين، بمن فيهم عدد

من أعضاء البرلمان، ممن يصرون على إثارة عدم الاستقرار في محاولة لتشيت انتباهه عن الرؤية التي يتوخاها لبلده. وأصر الرئيس أيضا على استعادة جيش هايتي إلى سابق عهده كأحد الأعمدة التي تركز عليها رؤيته وكمطلق رئيسي لانسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي هذا الصدد، شددت بعثة مجلس الأمن على أهمية إنجاز عملية الإصلاح وعلى تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية لتصبح قوة أمنية تتمتع بكامل مقومات البقاء.

١٥ - وفي الوقت نفسه، بدا أن رئيس الوزراء كان مهمشا بصورة متزايدة أثناء الزيارة. وعلى الرغم مما لديه من برنامج شديد الوضوح ورغبة في المشاركة الإيجابية مع مختلف الأطراف السياسية الفاعلة، فقد بدا موقفه كأنه يقف خارج الحكومة التي يرأسها بنفسه. وفي أثناء الزيارة، ذكر كثير ممن حاورهم البعثة أنهم يتوقعون منه تقديم استقالته قريبا أو أنه سيضطر إلى التخلي عن منصبه. وفيما بعد، استقال رئيس الوزراء من منصبه في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢.

١٦ - وفي ظل هذه التوترات والتحديات، كان واضحا أن الحالة السياسية لا تزال تشكل أحد المصادر الرئيسية المحتملة لعدم الاستقرار، وإحدى العقبات الأساسية أمام التنمية في هايتي.

سيادة القانون وتنمية المؤسسات

١٧ - لا يزال ضعف المؤسسات الهايتية، ولا سيما المسؤولة عن سيادة القانون، أحد العوائق الرئيسية لاستقرار البلد وتنميته في الأجل الطويل. وانصب الاهتمام الرئيسي للبعثة على حالة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية. وأكد المسؤولون عن شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية أنه على الرغم من حالة التوقف التي اعترت التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى بناء قدرات مؤسسات الشرطة من جراء الزلزال، فقد استؤنفت هذه الجهود من جديد عبر البدء مجددا في أنشطة التجنيد والتدريب والفرز، إضافة إلى إنشاء مبان جديدة لتحل محل المباني التي تضررت أو دمرها الزلزال. وترد مجالات التعاون هذه في الخطة الخماسية الجديدة للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ التي اشتركت في صياغة مشروعها السلطات الهايتية وعنصر شرطة البعثة، مع التركيز على تأهيل رجال الشرطة، وخصوصا على مستوى الإدارة الوسطى والتدريب الذي يراعي المنظور الجنساني. وكان تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة أيضا من بين الأهداف الموضوعة في إطار الخطة.

١٨ - ومن الناحية الكمية، يبلغ قوام قوة الشرطة الوطنية الحالية ١٠ ١٠٦ ضباط شرطة، من بينهم ٧٦٠ امرأة. ولاحظت البعثة بقلق أثناء زيارتها إلى أكاديمية الشرطة الوطنية الهايتية أن الوتيرة الحالية للتجنيد والتدريب لا تحظى، في ما يبدو، بالدعم الكافي الذي يتيح لشرطة

هايتي بلوغ الهدف المتمثل في وجود ١٦ ٠٠٠ ضابط والمتوخى في مشروع خطة تنمية الشرطة الوطنية الهايتية. واستمعت البعثة إلى تقديرات متباينة من مختلف المحاورين عن العدد المطلوب في نهاية المطاف من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية، حيث تراوحت التقديرات بين ١٦ ٠٠٠، وهو العدد المتفق عليه في خطة التنمية، و ٢٠ ٠٠٠ أو ٢٢ ٠٠٠. ولن يتيح تدريب أي عدد يقل عن ١ ٠٠٠ ضابط سنويا للمؤسسة بلوغ هذا الهدف. ومع ذلك فإن الدفعة الثالثة والعشرين المقرر أن يبدأ شهرها التدريبي السابع في نيسان/أبريل ٢٠١٢، لا تضم سوى ٥٥٠ من الضباط المتخرجين. وعلاوة على ذلك، تأجل بدء التدريب من جراء خلل في الاتصال بشأن التمويل بين السلطات الهايتية وشركاء ثنائيين رئيسيين. وتشمل أسباب التأجيل الأخرى تباين وجهات النظر بشأن موعد انعقاد الدورة ومدتها وعدد المتدربين في الصف.

١٩ - أما فيما يتعلق بنوعية الشرطة الوطنية الهايتية، فقد أكد محاورون عدة أن الإدارة الوسطى مستهدفة تحديدا من خلال تخصيص دورة تدريبية لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى دورات متخصصة أخرى. ويعد أيضا الانتهاء من عمليتي الفرز والتصديق اللتين أُعيد إطلاقهما، بعدما فقد الكثير من الملفات أثناء الزلزال، جزءا من خطة التنمية. وتصدر الإشارة على وجه الخصوص إلى توفير تدريب للشرطة الوطنية بشأن العنف الجنسي والجسدي. وفي إطار هذا المشروع، يضطلع ستة من ضباط الشرطة التابعين للبعثة بتدريب المحققين الهايتيين على كيفية التحقيق في الجرائم الجنسية مع مراعاة المنظور الجنساني. بيد أن الشرطة الهايتية لا تزال تفتقر إلى وجود خطة ملائمة للتصدي للجرائم الجنسية، فضلا عن الافتقار إلى المرافق المناسبة: حيث لا توفر غرف خاصة للضحايا لتمكينهم من الإبلاغ عن هذه الجرائم.

٢٠ - ومما يبعث على القلق الشديد أيضا النقص في القدرة الذي تعاني منه المؤسسات الهايتية المسؤولة عن جوانب أخرى من جوانب سيادة القانون. وتدل زيارة إلى محكمة قضائية في مدينة كاب هايتيان على العديد من التحديات المرتبطة بتطبيق القانون بصفة عادلة في هايتي. فقد أكد قضاة المحكمة وأعضاء النيابة العامة في حوارهم مع البعثة أن أوجه عدم المساواة في الاحتكام إلى القضاء بالغة التعقيد، بما أن المواطن العادي يفتقر في أغلب الأحيان إلى الموارد التي تتيح له الاستعانة بمحام. وأثيرت أيضا مسألة استعمال اللغة الفرنسية عوضا عن لغة الكريول. ورد القضاء بأن خدمات الترجمة المقدمة كانت كافية لضمان نزاهة الإجراءات. ومع ذلك، أقروا بوجود مشاكل تتعلق بالكفاءة في صفوفهم المهنية، واقترحوا تعزيز مدرسة القضاء. وأكد القضاة وأعضاء النيابة العامة افتقارهم للاستقلالية بوصفها التحدي الأكبر الذي يواجه النظام القضائي. فالقضاة يتلقون ولايتهم من السلطة التنفيذية ويخضعون لسلطة وزير العدل وليس لسلطة المحكمة العليا، مما يثير مخاوف من تسييس

القضاء. وتجدر الإشارة إلى أن السيد مارتللي أعلن، أثناء الزيارة، عن تعيين أربعة من القضاة الخمسة المتبقين لشغل المقاعد الشاغرة في المحكمة العليا، وبذلك لا يتبقى سوى ترشيح واحد لقاض من قضاة المحكمة بما يمكنها من أداء عملها على نحو تام وسليم.

٢١ - وتوفرت للبعثة أيضا رؤية ثاقبة مباشرة بشأن المشاكل التي تعصف بنظام السجون في هاييتي. وبرهنت زيارة لأحد السجون في مدينة كاب هايتيان على أوجه القصور المتفشية في سجون هاييتي، من قبيل الاكتظاظ الشديد، والحبس الاحتياطي المفرط، وحالات النقص في الماء والغذاء، وعدم فصل القاصرين عن البالغين، وانعدام النظافة الصحية. وتجلى الاكتظاظ أيضا في زنزانة الاحتجاز الاحتياطي الضيقة الواقعة في مبنى المحكمة. وأكد قضاة المحكمة في حوارهم مع البعثة أن المشاكل المتصلة بالاحتجاز الاحتياطي تخرج عن دائرة مسؤوليتهم، حيث يندرج ذلك في اختصاص الشرطة الوطنية الهايتية والإدارة الوطنية للسجون. بيد أنهم أقرروا بأن عزوف المواطنين عن الانضمام إلى هيئات المحلفين تؤثر تأثيرا سلبيا في عقد الجلسات في موعدها المحدد مما يفاقم من التأخير. ولاحظت بعثة مجلس الأمن بقلق بالغ عدم كفاية مرافق المحكمة وقلة الموظفين المؤهلين والمدربين.

الحالة الإنسانية والتعافي من آثار الزلزال

٢٢ - أُتيح للبعثة أن تشهد بقايا آثار الدمار والتشرد اللذين تسبب فيهما الزلزال والتقدم المحرز في إزالة الأنقاض وإعادة التشييد وإعادة توطین بعض المشردين. وكشفت جولة في وسط مدينة بور - أو - برنس عن التدمير الكامل الذي لحق بعدد من المباني، بما في ذلك القصر الرئاسي. وفي نفس الوقت، شهد عدد المشردين انخفاضا مقداره ١١٩ ٠٠٠ شخص (أو بنسبة ١٩ في المائة من إجمالي عدد المشردين)، وانخفض كذلك عدد المواقع الخاصة بهم منذ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٢٣ - ويعزى الفضل في التقدم المحرز في هذا الصدد، في جزء منه، إلى الجهود الكبرى التي بذلتها حكومة السيد مارتللي من أجل "إعادة توطین" الأشخاص الذين يعيشون في المخيمات. فقد أحيطت البعثة علما، على سبيل المثال، ببرنامج "٦/١٦". وسعى هذا البرنامج الحكومي الرائد الذي دعمته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي إلى إصلاح ١٦ حيا سكنيا من خلال إعادة بناء مساكن محسنة، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي وخلق فرص عمل مدرة للدخل. وبالتوازي مع ذلك، يهدف المشروع إلى تيسير عودة ونقل المشردين الذين يعيشون حاليا في ستة مخيمات تأوي زهاء ٥ ٠٠٠ أسرة معيشية إلى ١٦ من الأحياء السكنية الموزعة على بلديات بور - أو - برنس وبيتيون فيل

ودلماس. وأشار السيد مارتللي أيضا إلى مشروع آخر قوله كندا لنقل ٢٠.٠٠٠ شخص من مخيم شان دي مارس الواقع في وسط بور - أو - برنس.

٢٤ - وعلمت البعثة أنه لا يزال يوجد قرابة ٥١٥.٠٠٠ شخص من سكان المخيمات من بينهم مشردون داخليا، يعيشون في ٧٠٧ مواقع يتركز غالبيتها داخل بور - أو - برنس أو حولها. وزارت البعثة مخيم كارادو حيث لا يزال سكان المخيم يعتمدون على المساعدات من أجل الحصول على مقومات البقاء الأساسية. وناقش أعضاء المجلس مسألة الأمن في المخيم مع ممثلي الشرطة الدولية والوطنية العاملين هناك. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني مبعث قلق رئيسي. وتضطلع وحدة القضايا الجنسانية التابعة للبعثة بتدريب الشرطة المحلية على إجراء مقابلات مع الضحايا، ونتج عن ذلك، حسبما تفيد التقارير، حدوث زيادة في عدد المتصلين من سكان المخيمات بالشرطة الوطنية والدولية للإبلاغ عن حالات. ويُعتبر هذا الأمر مؤشرا على تزايد ثقة الناس في استجابة السلطات ودليلا على التعاون المثمر بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية.

٢٥ - ولاحظ أعضاء المجلس، الذين تلقوا دعوة من سكان المخيم لزيارة خيامهم، مدى ضالة متعلقاتهم، لكنهم لاحظوا أيضا ما عكسه الحفاظ على رونق المساكن من شعور عميق بالكرامة. وأحاط أعضاء المجلس علما، إثر التحدث مع القيادات النسائية في المخيم بقائمة طويلة من الاحتياجات شملت الأمن، والمدارس، والخدمات الصحية، وتوفير فرص العمل. ففيما يتعلق بالأمن، لاحظت النساء أنه في حين توفر البعثة الدعم والأمن للشرطة الوطنية الهايتية، فلا أحد يوفر لهن الأمن. ويلزم تعزيز وجود الشرطة، بما في ذلك حول الخيام المستخدمة بمثابة مدارس. وتطلب النساء هياكل مدرسية حقيقية لأطفالهن وسيارات إسعاف لنقل المرضى إلى المستشفيات.

٢٦ - وزار أعضاء المجلس كذلك مركزا لعلاج الكوليرا، وهو جزء من فريق هايتي لدراسة ساركومة كابوسي والأخماج الناهزة، وهو يعمل جزئيا بتمويل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقد أنشئ المركز أساسا لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، لكنه وسّع عملياته لمواجهة وباء الكوليرا عندما اندلع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بلغ عدد الحالات التراكمية للمصابين ٨٦١ ٥٢٤ حالة، في حين أدى الوباء إلى وفاة ٧٠١٨ شخصا منذ بداية تفشي المرض. ويمكن ملاحظة انخفاض معدلات الإصابات والوفيات المبلغ عنها في المركز، حيث أصبح هناك الآن العديد من الأسرة الخالية المخصصة لعلاج الكوليرا، ولكن يُتوقع أن ترتفع

معدلات الإصابة مجدداً في موسم الأمطار. ويُخشى أن تكون مخيمات المشردين داخلياً معرضة بشكل خاص.

٢٧ - وفي غضون الزيارة، سُنحت للبعثة كذلك فرصة زيارة إحدى قواعد الوحدات الهندسية العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأُطلعت بعثة المجلس على ما تقدمه هذه الوحدات من دعم متواصل لطائفة واسعة من أنشطة الانتعاش. وأشار في الإحاطة المقدمة إلى البعثة إلى أن العمل الذي قامت به مؤسسة الهندسة العسكرية التابعة لجمهورية كوريا في ليوغان قدمت أمثلة عن كيفية تنفيذ بعثة تحقيق الاستقرار لمشاريع إزالة أنقاض المباني الحكومية التي دمرها الزلزال، وإعداد الأرض لإقامة مبان جديدة، وإصلاح الطرق، وحفر الآبار، وصرف مياه الأنهار والقنوات استعداداً لموسم الأمطار.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٢٨ - ما فتئت الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية تشكل بواعث قلق رئيسية. فهائتي تحتل المرتبة ١٥٨ من أصل ١٨٧ بلداً في تصنيف الدليل القياسي للتنمية البشرية. ويعيش ثلاثة أرباع السكان بأقل من دولارين يومياً، في حين يضطر نحو نصف السكان إلى الاكتفاء بأقل من دولار يومياً. ومن البين أن معدل الفقر هذا عنصر مؤثر في استقرار هايتي على المدى الطويل. ويؤكد العديد من الجهات الهايتية، لا سيما على المستوى المحلي، أهمية الدور الذي تؤديه مساعدة المجتمع الدولي لإعادة بناء هايتي وتنميتها. وعلى وجه الخصوص، فقد شدد أعضاء السلطة التشريعية، أثناء الزيارة التي قامت بها البعثة إلى البرلمان، على ضرورة زيادة المساعدات الدولية والتمويل المقدم من الجهات المانحة، على الرغم مما أبلغ به البرلمان البعثة من أن المساعدة الدولية الحالية لا تراعي الرغبات الوطنية الهايتية على نحو كاف.

٢٩ - وفي المقابل، حرص الرئيس مارتللي وفريقه على ترويج صورة جديدة عن هايتي لجذب المستثمرين الأجانب. وفي أوائل العام الحالي، حضر الرئيس مارتللي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، ولدى عودته، أطلق مشروعاً يهدف إلى تقليص الوقت اللازم لتسجيل الأعمال التجارية في هايتي من ١٠٥ أيام إلى ١٠ أيام. ومن المتوقع أن يوفر مجمع كاراكول الصناعي الواقع في كاب هايتيان ٦٠ ٠٠٠ وظيفة. ولكن رغم هذه الخطوات الإيجابية، لاحظت البعثة أن الحكومة تتقدم ببطء في تقديم اقتراحات إلى السلطة التشريعية بشأن إدخال إصلاحات ملائمة لقطاع الأعمال أو بلورة استراتيجية واضحة لإزالة المعوقات الهيكلية الخاصة بالاستثمار وخلق فرص العمل مثل عدم وجود نظام لتنظيم تسجيل الأراضي وحقوق الملكية. ويشكل الضعف العام الذي يسود مؤسسات سيادة القانون في هايتي عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي.

٣٠ - وفيما شدد السيد مارتللي في برنامجه على الجانب المتعلق بالأعمال، فإنه سلّم أيضاً بأن دولة هايتي تحتاج إلى إيجاد سبل لمعالجة مشكلة التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه فئة كبيرة من السكان. وأبلغ أعضاء المجلس بأنه يعتزم اتخاذ بعض التدابير الاجتماعية، مثل توفير التعليم المجاني لما يبلغ عددهم ١,١ مليون طفل، بالإضافة إلى وضع نظام قسائم للأمهات يتيح لهن الحصول على مواد غذائية وتطعيم أطفالهن. وقال أيضاً أنه يرغب في تقديم قروض للفقراء، وكذلك تحويلات نقدية باستعمال الهواتف الخلوية. وبالإضافة إلى ذلك، تدرس الحكومة كيفية تطوير نظام للضمان الاجتماعي في هايتي. ولكن لا تزال هذه التدابير في مرحلة الاقتراح.

دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

٣١ - مع بدء تحوّل جهود الأمم المتحدة عن التركيز على مواجهة الوضع في أعقاب الزلزال مباشرة، وجّهت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي طاقاتها بشكل متزايد نحو تعزيز التعاون بين فرعي الحكومة وتقوية قدرة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني الهايتية على المستويين المركزي والمحلي. ورحبت البعثة بالجهود المستمرة للحكومة والشركاء الدوليين من أجل التوصل إلى اتفاق على المسؤوليات المشتركة يكون من شأنه أن يشكّل أساساً للتعاون المنتظم في مجال بناء المؤسسات بما يُمكن البلد من القيادة الكاملة والفعالة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لهايتي وتطوير مؤسسات سيادة القانون الناجمة.

٣٢ - وكان مما أثار قلقاً كبيراً لدى بعثة المجلس الانتقادات الواسعة النطاق التي وجّهتها مجموعة كبيرة من المحاورين إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي فيما يتعلق بدورها المزعوم في نشر وباء الكوليرا وادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين لمواطنين من هايتي على يد أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد عبّر أعضاء في البرلمان، وسلطات محلية، وأعضاء في المجتمع المدني عن الغضب والإحباط إزاء هذه القضايا. بيد أن مدة الانتقادات قابلها رد الفعل الأكثر إيجابية الذي تلقاه أعضاء المجلس من ممثلين عن الشرطة الوطنية الهايتية، والمجتمع المدني، وأفراد من قاطني المخيمات بشأن تفاعلاتهم على مستوى العمل مع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، سواء عن طريق التوجيه والتدريب أو من خلال الخدمات المقدمة.

٣٣ - وأخيراً، وإذ تشير البعثة إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الهايتية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي، فإنها تحيط علماً بدواعي القلق التي أعرب عنها السيد مارتللي بشأن الصياغة الحالية لقرارات المجلس المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتي تذكر أن "الحالة في هايتي لا تزال تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين

في المنطقة“ (انظر، على سبيل المثال، القرارات ٢٠١٢ (٢٠١١)، و ١٩٩٤ (٢٠١٠)، و ١٨٩٢ (٢٠٠٩)).

ثالثاً - ملاحظات

٣٤ - كانت الانتخابات والنقل السلمي للسلطة من حكومة منتخبة إلى أخرى في هايتي معلماً أساسياً بارزاً في تاريخ البلد. ويثني المجلس على حكومة وشعب هايتي لهذا الإنجاز التاريخي. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء تعمُّر العلاقات في أحيان كثيرة فيما بين الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة وداخلهما. وإننا نشجع جميع القادة السياسيين الهايتيين على تنحية خلافاتهم جانباً والعمل معاً بروح من التوافق على مواجهة التحديات الكبرى، بما في ذلك تحقيق التقدم في الإنعاش والتنمية من أجل إدرار مكاسب حقيقية لصالح الشعب الهايتي، وإجراء الانتخابات الواجبة، وإتمام الإصلاحات الدستورية اللازمة، وتقوية سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان.

٣٥ - وسيكون بدء الاستعدادات للشروع في الانتخابات التشريعية الجزئية المطلوبة والانتخابات المحلية، بما في ذلك عن طريق إنشاء مجلس انتخابي يحظى بالمصادقية، بمثابة خطوة مقبلة هامة نحو تعزيز الديمقراطية في هايتي. ويثني المجلس على الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للعمليات الانتخابية في هايتي حتى الآن، ويؤكد مجدداً استعداد المجتمع الدولي للمساعدة في العملية الانتخابية مثلما فعل في الماضي.

٣٦ - ويكرر المجلس تأكيد أهمية إتمام إصلاح وتقوية الشرطة الوطنية الهايتية بما يمكنها من تولّي المسؤولية الكاملة عن أمن البلد، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بين جميع أصحاب المصلحة بشأن حجم القوات اللازم لهذا الغرض.

٣٧ - ويساور القلق أعضاء المجلس إزاء تواتر التقارير التي تفيد بقيام أفراد عسكريين سابقين مسلحين باحتلال معسكرات التدريب السابقة في بعض المناطق. وينبغي أن يكون أي قرار بإعادة إنشاء القوات المسلحة الهايتية نتيجة لعملية شفافة تتضمن المبادئ الأساسية للمساءلة الديمقراطية والمراقبة المدنية.

٣٨ - وقد أطلع المجلس بصورة مباشرة على التحديات التي تواجهها هايتي في بناء مؤسسات حيوية في مجال سيادة القانون، بما في ذلك الشرطة والقضاء ونظام السجون. وإننا نشجع القادة الهايتيين على مضاعفة جهودهم الرامية إلى تقوية سيادة القانون، وإنشاء مؤسسات دولة أكثر مصداقية، وإصلاح النظام القانوني. وتُعد هذه الخطوات ضرورية لجلب الاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه هايتي لبناء مستقبل أكثر رخاءاً لشعبها بأسره.

٣٩ - وقد أحرزت هاييتي تقدماً كبيراً في ما بذلته من جهود للتعافي من الزلزال المدمر الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويثني المجلس على الجهود البطولية التي بذلها الكثير جداً من الهايتيين وشركائهم الدوليين في هذا الصدد، وهي جهود رأينا نتائجها في الكثير من الأماكن التي زرناها. بيد أن الحاجة قائمة إلى عمل أكبر بكثير.

٤٠ - ولاحظ أعضاء المجلس أنه بينما يقر الكثير من الهايتيين بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي تضطلع بدور هام، فإن بواعث قلق شديد لا تزال تساورهم بشأن بعض جوانب البعثة، بما في ذلك ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والدعاوى القائلة بأن أفراد الأمم المتحدة قد جلبوا الكوليرا إلى هاييتي. وتشدد البعثة على أهمية الإنفاذ الصارم لسياسة الأمم المتحدة التي تقضي بعدم التسامح إطلاقاً إزاء أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتؤكد أهمية إجراء تحقيق شامل وكفالة مثول أي موظف مسؤول عن هذا السلوك الشائن أمام العدالة.

٤١ - ويثني المجلس على الجهود التي تبذلها قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي من أجل إنجاز الإنهاء التدريجي المنظم الذي طلبه قرار مجلس الأمن ٢٠١٢ (٢٠١١). وهذه خطوة هامة سيكون من شأنها كفالة اتخاذ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي الشكل اللازم لمعالجة التحديات التي تواجهها هاييتي. بيد أنه يظل من الأهمية بمكان، بينما تتخذ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي خطوات إضافية، أن تكون المؤسسات الهايتية قادرة على الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن الأمن وسيادة القانون. ويشير المجلس إلى أهمية تخطيط بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي للإنهاء التدريجي وإعادة التشكيل في المستقبل، مع توالي إحراز تقدم في بناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية.

المرفق الأول

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى هايتي

تتمثل اختصاصات البعثة فيما يلي:

(أ) إعادة تأكيد مواصلة دعم مجلس الأمن لحكومة هايتي وشعبها من أجل إعادة بناء بلدهم، وتوطيد السلام والديمقراطية والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن هايتي قد خطت خطوات كبيرة منذ الزلزال المأساوي الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ولكنها ما زالت تواجه تحديات أمنية وإنسانية وتنموية كبيرة؛

(ب) تقييم مدى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، واستعراض التقدم الذي أحرزته حكومة هايتي، بمساعدة من المجتمع الدولي، ولا سيما من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (البعثة)، في التصدي للتحديات المترابطة في مجالي الاستقرار والأمن، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون وحماية المدنيين؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والإصلاح المؤسسي والحوكمة، بما في ذلك الانتخابات؛ وإدارة الحدود؛ وحقوق الإنسان؛

(ج) الإعراب عن التأييد القوي للبعثة والممثل الخاص للأمين العام وللجهود التي يبذلها لتحسين الاستقرار والحوكمة في هايتي، وهيئة الظروف المؤاتية للأمن وإعادة البناء والتنمية في هايتي؛

(د) تقييم الجهود المبذولة حالياً لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وممارسة السلطات الوطنية بصورة متزايدة لمسؤوليات الدولة الهايتية عن الحفاظ على الاستقرار والأمن في البلد، والنظر في الجهود التي تبذلها البعثة لزيادة التنسيق مع الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تمكينها من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن احتياجات الأمن في هايتي، والتأكيد على أهمية توفير التمويل الكافي للشرطة الوطنية الهايتية، وتشجيع حكومة هايتي على الاستفادة من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لضمان الأمن الكافي للشعب الهايتي. وتقييم جميع جوانب الهياكل الخاصة بسيادة القانون والهياكل الأمنية والمتصلة بالأمن في البلد؛

(هـ) التأكيد مجدداً على أهمية بذل جهود مطردة فورية وفي الأجلين المتوسط والطويل لتقديم الدعم لإعادة بناء هايتي، وتوطيد الديمقراطية والسلام والاستقرار، وضمان حماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أن الملكية والمسؤولية الرئيسية تعودان لشعب هايتي وحكومتها؛

(و) تقييم التقدم المحرز على طريق الانتعاش من الزلزال ومناقشة ذلك مع حكومة هايتي، بما في ذلك مجمل الحالة الإنسانية، وإزالة الأنقاض، وإعادة بناء المساكن، وإعادة تشييد الهياكل الأساسية الحيوية، وتقييم أثر هذه الجهود على الأمن والاستقرار والتنمية؛ وتقييم قدرة حكومة هايتي والقطاع الخاص على تنفيذ أعمال الهندسة المدنية وإعادة البناء، بما في ذلك التشاور مع حكومة هايتي بشأن كيفية زيادة القدرة بحيث يمكن الهايتيين من أداء دور أوسع نطاقاً في إعادة البناء؛

(ز) استعراض وتقييم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي، بدعم من البعثة وبالتعاون مع الدول الأعضاء، لمواجهة التحديات في مجال الأمن، بما في ذلك التهديدات التي يواجهها المشردون داخلياً والفئات الضعيفة الأخرى، والعنف الجنسي والجنساني، والاتجار غير المشروع عبر الحدود بالأشخاص والمخدرات والأسلحة، والأنشطة الإجرامية الأخرى؛

(ح)حث جميع الجهات الفاعلة السياسية المعنية في هايتي، ولا سيما في السلطتين التنفيذية والتشريعية، على الشروع في حوار فعال من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي يضع جدول أعمال محددًا موحدًا لإحراز تقدم في المجالات الرئيسية، مثل أولويات هايتي في الأمن والميزانية والإنعاش والتنمية، وفي الانتخابات وإصلاح النظام الانتخابي، بما في ذلك مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وإنجاز عملية الإصلاح الدستوري؛

(ط) استعراض التقدم المحرز حتى الآن، وتقييم حالة التخطيط والتنفيذ للانتخابات التشريعية وانتخابات الإدارة المحلية المقبلة؛

(ي) التأكيد على أهمية الالتزامات المتبادلة المتفق عليها بين المجتمع الدولي وهايتي، والإعراب عن أهمية تنفيذ جميع التعهدات المتعلقة بدعم إعادة البناء؛

(ك) تقييم ما تنطوي عليه التحديات الصحية التي تواجهها هايتي من تأثير في أمن البلاد واستقرارها والنظر في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما البعثة، لمساعدة حكومة هايتي على معالجة القضايا الصحية المستجدة؛

(ل) التأكيد على أهمية امتثال جميع أفراد البعثة امتثالا تاما لسياسة الأمم المتحدة التي تقضي بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتقييم الخطوات المتخذة لتنفيذ هذه السياسة؛

(م) استعراض التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في مجال تنفيذ خفض قوام القوة المأذون به في القرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، وتقييم التخطيط الرامي إلى تشجيع زيادة ملكية هايتي لأنشطة الأمن وإعادة البناء، ودراسة إمكانية إجراء تعديلات على تشكيلة قوة البعثة استنادا إلى تحسن الوضع الأمني عموما على الأرض، مع مراعاة تأثير الواقع الاجتماعي والسياسي على الاستقرار والأمن، والتنمية المتزايدة لقدرات الدولة الهايتية، بما في ذلك التعزيز الجاري للشرطة الوطنية الهايتية، وزيادة ممارسة السلطات الوطنية لمسؤوليتها عن الحفاظ على الاستقرار والأمن.

المرفق الثاني

جدول اجتماعات بعثة مجلس الأمن إلى هايتي

الاثنين، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

الوصول إلى بور - أو - برنس من نيويورك	١٥/٣٠
مؤتمر صحفي	١٥/٤٥
اجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام	١٦/١٥
اجتماع وحفل عشاء يستضيفه رئيس الوزراء غاري كونيل	١٩/٠٠

الثلاثاء، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢

التنقل عبر بور - أو - برنس	٨/٠٠
اجتماع مع البرلمانين	٩/٠٠
إحاطة من العسكريين في المعسكر العسكري في فور ناسيونال	١٠/٣٠
السفر إلى ميراغوان	١٢/٢٠
زيارة ميراغوان والاضطلاع بأنشطة مع شرطة الأمم المتحدة/الشرطة الوطنية الهايتية	١٢/٥٠
مغادرة ميرغوان	١٣/٥٠
الوصول إلى ليوغان والاضطلاع بأنشطة مع مهندسين من جمهورية كوريا	١٤/١٥
مغادرة ليوغان	١٦/٤٥
الوصول إلى بور - أو - برنس	١٧/٠٠
اجتماع مع الرئيس ميشيل مارتيلي	١٧/٣٠
حفل استقبال يستضيفه الممثل الخاص للأمين العام	٢٠/٠٠

الأربعاء، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢

مغادرة بور - أو - برنس إلى كاب هايتيان	٨/٢٠
الوصول إلى كاب هايتيان وإجراء زيارات في البلدة	٩/٥٠
السفر إلى الموقع الصناعي في كاراكول	١٢/٠٠
الوصول إلى كاراكول وزيارة الموقع	١٢/٢٠
مغادرة كاراكول	١٢/٤٥
الوصول إلى بور - أو - برنس وتناول الغداء مع الوحدات العسكرية	١٣/٣٠
إحاطة من أفراد الشرطة في مركز شرطة ديلماس ٣٣	١٥/١٥
الانتقال إلى المطار والمغادرة في الساعة ١٦/١٠ مساءً إلى نيويورك	١٦/١٠
بالنسبة إلى جزء من الوفد	

الخميس، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢

زيارة أكاديمية الشرطة في بور - أو - برنس	٨/٤٠
زيارة معسكر النازحين داخليا في بور - أو - برنس	٩/٣٠
زيارة مركز معالجة الكوليرا في بور - أو - برنس	١١/٣٠
تناول الغداء مع جماعات المجتمع المدني	١٣/٠٠
مؤتمر صحفي	١٤/٣٠
مغادرة بور - أو - برنس إلى نيويورك بالنسبة لبقية الوفد	١٦/١٠